على جزئي ومريد وحين الانتفاع لا على العبد نفسه والوقف
عليه مطلقا اوقف على سيده ويعتبر لصحته صيغة نحو وقفت
على كذا او حبسته او سبلته او جعلته وقفا او ارضي موقوفة او
محبسة او مسبلة او حبيسية او تصدقت على فلان صدقة
محرمة او محبسة او حبيسة او موقوفة او صدقة لا تباع ولا
توهب او تصدقت على فلان مدة حياته ثم على الفقراء ولو
قال تصدقت لم يحصل به الوقف الا ان يضيف الى جهة عامة
كالفقراء وينوي الوقف فيحصل به وقوله جعلت البقعة مسجدا
يصير به مسجدا والاصح ان الوقف على معين يشترط فيه قبوله
نظرا الى انه تمليك فليكن منفصلا بالايجاب كالهبة ووسط اي
ان انقطع وسط الوقف كوقفت على اولادي ثم بهيمة او رجل
او عبد فلان نفسه ثم الفقراء واخر ان انقطع كوقفت على اولادي
ولم يزد فهو الى اقرب واقف يوم الانقطاع رجع فيصير وقفا
عليهم لان وضع الوقف قربة ورواج الثواب واوله صحيح
موجود فيدام سبيل الخير والصدقة على الاقارب لما فيه من
صلة الرحم والمعتبر قرب الرحم لا الارث فيقدم ابن البنت
على ابن الابن وعلى ابن العم ويختص بفقرائهم وجوبا فان عدمت
اقاربه صرف الامام ريعه لصالح المسلمين نصر عليه وقيل الى
الفقراء والمساكين ومحل ما ذكره في منقطع الوسط اذ لم تكن
معرفة امد انقطاعه اما اذا وقف على زيد ثم رجل مجهول
ثم الفقراء فانه يصرف بعد زيد للفقراء ولا اثر لهذا الانقطاع
والشرط فيما عم نفعه كمسجد ان كانت جهة قربة كالمساكين
والحجاج والمجاهدين والعلماء والمتعلمين والمساجد والمدارس

والربط

والربط والخانقات والقناطر اوجهة لا تظهر فيها القربة كالاغنياء فان
كانت جهة معصية كعمارة الكنايس والبيع وكتابة التوراة والانجيل
لم يصح لانه اعانة على معصية وشرط لا يكون اصلا او اكثر من
سنة مثلا اتبع ذلك وجوبا لو شرطان يوجر اكثر من كذا وخرب
ودعت ضرورة الى ايجاره مدة زايدة على ما شرطه بان توقفت
عمارته على ذلك جاز ذلك مخالفته بسبب الضرورة ويكون في
عقود متفرقة واذا شرط منع الاجارة واستحقه جماعة
بقوا في المسكن واقرع بينهم قاله الجوزي والتسوية بين
الذكور والاناث وهو مرفوع بالابتداء وما بعده معطوف عليه
وخبره محذوف اي والعمدة كذلك اي اتبع شرط الواقف فيها وهو
تفضيل الذكور على الاناث او عكسه فلو اطلق حمل على التسوية
والتقديم كتقديم البطن الاول على الثاني ويحصل
ريعه ويقسم ويحفظ اصوله وغلاته على الاحتياط فان
عين له بعض هذه الامور اقتصر عليه ويجوز ان ينصب واحد
البعض هذه الامور واخر لبعض اخر ولو نصب اثنين لم يستقل
احدهما والوقف لازم فلا يقتقر الى قبض ولا الى حكم حاكم
به ورقبة الموقوف ملك الباري جل وعلا اي ينفك الوقف
عن اختصاص الادمي كالفك فلا يكون للواقف ولا الموقوف
عليه ومنافعه ملك للموقوف عليه يستوفي فيها بنفسه ويغيره
والمسجد والجامع كالاحرار لانها املاك ولو وقف عليها
الهبة هي شاملة للصدقة والهدية وهي التمليك بلا عوض
فان ملك محتاجا فالثواب الاخرة فصدقة وان نقله الى مكان
الموهوب له اكراما له فهدية فكل من الصدقة والهدية والعكس

والتاخير كمساواته كبساير شروطه وظيفة ناظر الاجارة والعمارة وتحصيل صح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)